من آراء ابن عبد الوارث الفارسي (ت 421 هـ) النحويّة

الدكتور محسن العبيد*

الملخّص

حاول هذا البحث أن يسلّط الضوء على محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين ابن عبد الوارث، أبي الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي (421 هـ)، وبعض آرائه النحوية، فعرّف بابن عبد الوارث، ودرس بعض آرائه النحوية وأقواله، مسلطًا الضوء على علمه، وأقواله التي حفظها لنا تلميذه عبد القاهر الجرجاني (471 هـ)، فحفظ له بعض حقه، إذ حفظ لنا من علمه وأقواله وآرائه ما قدّر له أن يحفظه، فذكر شيخه في بعض كتبه ولاسيّما في (المقتصد)، في عشرات المواضع، نقل فيها عنه من الآراء والأقوال والروايات والحكايات ما يمكن أن يبين عن علمه في العربية، ولاسيّما النحو والصرف.

وأكثر تلك الآراء والأقوال موصول بكتاب خاله (الإيضاح) وشرحه وبيانه، ولو قال المرء: إن ابن عبدالوارث كان أعنى ما كان بكتاب شيخه وخاله (الإيضاح)، الذي رواه عنه عن خاله ابن خالته زيد بن علي أبو القاسم الفارسي، لم يخطئ.

أخذًا بمنهج وصفي يصحبه شيء من تحليل، ثم ختم بخاتمة ضمّن أبرز ما بدا في هذا البحث من نتائج.

* قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة دمشق

Grammatical Views of Mohammed bin Abdel Wareth Al Faresi

Dr. Mohsen Obeid*

Abstract

This research attempts to highlight some of the grammatical views, explanations and commentary of Mohammed bin Hussein bin Mohammed bin Hussein bin Abdel Wareth, Abu Hussein, nephew of (Abu Ali AL-Farsi 421) AH .(These views, explanations and commentary were collected and preserved by his disciple Abd al-Qahir al-Jurjani 471) AH, who studied some of his views taking a descriptive analytical approach, and gave him due credit by saving them for future generations. The analysis included what appeared to be the most prominent in the search results ،as is mentioned in some of his books, especially in the (Al-Moktased), where all these opinions and sayings and are cited to show renonwned knowledge in Arabic grammar and morphology

His important work is also listed and explained in a book written by uncle titled (Al-Edah) where there is detailed commentary on his statements. This book in particular gives due credit and importance to Abel Wareth's grammatical and morphological statements and theories < The study employs a descriptive analytical methodology to infer conclusions .

* Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Human Sciences, Damascus University

*** مقدمة:**

في تاريخ العربية علماءُ كُتِب على مصنّفاتهم التي ألّفوها فيما عُنُوا به ونهضوا له من فنون العربية وعلومها أن تندثر، ويضيع بضياعها ما انطوت عليه من ذخائر علم وفكر. لكن من حسن الحظّ أنَّ علم كثيرٍ من أولئك العلماء لم يَفنَ فناءً كليًا بفقدان تلك المصنفات وضياعها، وأنَّ آراءهم وأقوالهم، بعضها أو كلها، لم تنقرض، إذ حفظ لنا شيئًا منها قلّ أو كثر، بعضُ المصنفات التي انتهت إلينا. ومن حقّ أولئك العلماء أن يُجمَع ما انتهى إلينا في تلك المصنفات من آرائهم وأقوالهم، وأن تُدرس دراسة علمية لائقة، تلقي الضوء المناسب عليها وعلى أصحابها.

ومن أولئك العلماء ابن عبد الوارث الفارسيّ (ت 421 هـ) الذي يسعى هذا البحثُ أن يسلّط عليه الضوء من خلال بعض آرائه النحوية التي انتهت إلينا، متوسّلًا بمنهج وصفيّ يؤنسه شيءٌ من تحليل.

فمن ابن عبد الوارث؟ وما حال تلك الآراء المختارة من آرائه، وما حاله فيها؟

*** التعريف بابن عبد الوارث الفارسي:** (1)

ـ اسمه ونسبه:

هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث، أبو الحسين، ابن أخت أبي علي الفارسيّ.

ـ نشأته وتعليمه:

لم تذكر مصادر ترجمته ماله صلةٌ بولادته زمانًا أو مكانًا، أو بنشأته الأولى وتعليمه. وربما كان قول بعض مترجميه: أخذ عن خاله علم العربية، وعليه درسَ، حتى

(1) انظر ترجمته في: إنباه الرواة، ص: 3–116–118، نزهة الألباء، ص: 251، معجم الأدباء، ص: 6–2523–2524، الوافي بالوفيات، ص: 3–9، بغية الوعاة، ص: 1–94، الأعلام، ص: 6–99. ومن هذه المصادر استقيتُ الكلامَ التالي على اسم ابن عبد الوارث ونسبه ونشأته وتعليمه وتنقلّه وتلامذته ومنزلته العلمية وآثاره. وفي هذا التنبيه ما أراه يُغني عن الإحالة إليها في كلّ موضع من هذه المواضع.

استغرق علمه واستحقّ مكانه موصولًا بتلك النشأة، يشي بشيء منها، ويدلّ عليه بوجه ما. على أنّه لم يُذكَر له شيخٌ آخر غير خاله.

ـ تنقّله:

كان الغالب على حياته كما تدل مصادر ترجمته التنقّل والتّطواف، فقد تنقّل في البلاد وطوّف الآفاق. وأولُ ما كان من ذلك حين أوفده خالُه على الصاحب ابن عبّاد جهة الريّ، فارتضاه وأكرم مثواه وقرَّب مجلسه، ولقي الناس في انتقاله؛ وورد خراسان ونزل بنيسابور مرّات، أملى بها من الأدب والنحو ما سارت به الركبانُ، وكان من مآله في أثناء ذلك أن كان وزيرًا للأمير شاذ غرسي ستان، ثم للأمير إسماعيل بن سبكتكين بغزنة، ثم عاد إلى نيسابور، ثم توجّه إلى مكة وجاور بها، ثم عاد إلى غزنة، فنيسابور، ثم انتقل إلى إسفرايين، ثم استوطن جرجان إلى أن مات سنة 421هـ وقرأ عليها أهلها.

ـ تلامذته:

دلّت مصادر ترجمته على أن تنقّله وارتحاله الذي غلب عليه (العمل) كان لعلمه فيه نصيبٌ لا بأس فيه. وممّا يدّل على ذلك أنّه أملى بنيسابور التي نزل بها دفعاتٍ من الأدب والنحو ما سارت به الركبان، وأنّه قرأ عليه أهل جرجان حيث استوطن واستقرّ، وأخذوا عنه فضلًا كثيرًا.

وذلك يقتضي أن يكون له تلامذة مذكورون، لكنّ كتب التراجم لم تذكر لنا منهم إلا اثنين:

الأول: عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) إمام عصره الذي نصَّ العلماءُ [1] على أنّه أخذ النحوَ عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي، تخرّج عليه، ولم يقرأ على غيره؛ وأنه كان يحكي عنه كثيرًا، لأنه لم يلق شيخًا مشهورًا في علم العربية غيره؛ لأنه لم يخرج من جرجان في طلب العلم، وإنما طرأ عليه أبو الحسين فقرأ عليه.

(1) انظر مصادر ترجمة ابن عبد الوارث، وزد عليها: نزهة الألباء، ص: 264، إشارة التعيين، ص: 188، الوافي بالوفيات، ص: 19-34.

الثاني: ابنُ خالته زيد بن علي بن عبد الله أبو القاسم الفارسي الفسوي (ت 467هـ): أخذ النحو عن أبي الحسين، وروى عنه الإيضاح لخاله. [1]

ـ منزلته العلمية:

تدلّ مصادر ترجمته على إلمامه بعلم العربية، ولا سيّما النحو، وأن له مشاركة بالأدب، بل إن بعض المصنفين صنّفه في الأدباء، ووصفه بالأديب، وشعرَه بالجودة. وكل ذلك تدل عليه أقواله وآراؤه ورواياته التي ساقها تلميذه الجرجاني في بعض كتبه، ولا سيّما المقتصد [2]. وقد نوّه بعض مترجميه بعلمه وفضله وإمامته في النحو، فقال القفطي: "أحد أفراد الدهر وأعيان العلم وأعلام الفضل. وهو الإمام في النحو بعد خاله أبي عليّ، ومنه أخذ، وعليه درس، حتى استغرق علمه واستحقّ مكانه".

ـ آثاره:

ذكر بعض من ترجم ابن عبد الوارث له كتابين: الأول كتاب الهجاء، ـ وبهذا الوجه يكون (الهجاء) عنوانًا له وموضوعًا ـ، أو في الهجاء، وبه يكون (الهجاء) موضوعًا له لا عنوانًا. والمقصود بالهجاء هنا الإملاء ورسم الألفاظ.

الثاني: كتاب الشعر، أو في الشعر. وبهذين الوجهين يكون الشعر إمّا عنوانًا له وموضوعًا، وإمّا موضوعًا فقط.

وليس في ما بين أيدي الناس ما يدّل على أنّ هذين الكتابين وصلا إلينا، أو أنّ أحدًا اطّلع عليهما ونقل منهما ما يدلّ عليهما دلالة واضحة صريحة لا لبس فيها.

على أنّ عبارة بعض من ترجم ابنَ الوارث دالّة على أنّ له تصانيف أخرى لم أرَ من عيّنها أو سمّاها.

---

(1) معجم الأدباء، ص: 3–1337، وانظر فيه أيضًا، ص: 5–2062، وأبو القاسم زيد بن علي الفارسي: حياته وآثاره وآراؤه النحوية والتصريفية، ص: 116.

(2) انظر المقتصد، ص: 105، 122، 135، 142، 151، 156، 157، 158، 159، 169، وأسرار البلاغة، ص: 40، 353، ودلائل الإعجاز، ص: 147.

قال ياقوت: "وله تصانيف منها كتاب الهجاء، وكتاب الشعر".

وقال السيوطي: "وله تصانيف في الهجاء، وكتاب الشعر".

وإلى هذه التصانيف التي لم يُكتَب لها الحياة كان من آثار ابن عبد الوارث مكاتباتٌ مدوّنة كانت بينه وبين الصاحب ابن عباد، وشعر وُصِف بالجودة، حفظت لنا منه مصادر ترجمته شيئًا يسيرًا.

ومن شعره:

ولا غصن إلا ما حواه قباؤُه ولا دعِصَ إلّا ما خبته مآزرُه

وأمضى من السيف المنوط بخصره إذا شِيم سيفُ تنتضيه محاجرُه

وقوله في فرس:

ومُطهَّمٍ ما كنتُ أحسِب قبله أن السروج على البوارق تُوضَعُ

وكأنّما الجوزاء حين تصوَّبت لببٌ عليه و الثريّا برقعُ

قال الصفديّ: شعر جيّد.

* من آراء ابن عبد الوارث النحوية:

لم يكن ابن عبد الوارث ممّن ضاع علُمه كلُّه، واندثرت آراؤه وأقواله، بضياع كتبه؛ فقد قيّض الله له تلميذَه الجرجاني، فحفظ له بعض حقِّه، إذ حفظ لنا من علمه وأقواله وآرائه ما قُدِّر له أن يحفظه. إذ ذكر شيخه في بعض كتبه، ولا سيّما في (المقتصد)، في عشرات المواضع، نقل فيها عنه من الآراء والأقوال والروايات والحكايات ما يمكن أن يُبين عن علمه في العربية، ولا سيّما النحو والصرف.

وأكثر تلك الآراء والأقوال موصولٌ بكتاب خاله (الإيضاح) وشرحه وبيانه. ولو قال المرء: إن ابن عبد الوارث كان أعنى ما كان بكتاب شيخه وخاله (الإيضاح) الذي رواه عنه، ورواه عنه عن خاله ابنُ خالته زيدُ بن علي أبو القاسم الفارسيّ، لم يخطئ.

وممّا يؤيّد ذلك أن الجرجاني ذكر ما يدّل على أنّ شيخه كان يدرّس (الإيضاح)، قال: "وقد ذكر الشيخ رحمه الله في درس الكتاب هذه الطريقة مع الأولى....".[1]

والمقصود بـ " الكتاب " هنا في ضوء سياق الكلام كتابُ (الإيضاح) الذي شرحه الجرجاني في كتابه (المقتصد).

وليس للقارئ أن يجد بعد كتب الجرجاني مصدرًا آخر لآراء ابن عبد الوارث وأقواله في علم العربية، إلا أن تكون مظنته الأولى في ذلك كتب الجرجانيّ نفسه.

وهذه بعض آراء ابن عبد الوارث التي اخترتها من كتاب الجرجاني، لتسلّط الضوء على بعض ما كان له في النحو.

ـ الإخبار عن الجثَّة بظرف الزمان في "الليلةَ الهلالُ":

قال أبو حيان: "ذهب الجمهور إلى أنّه لا يقع ظرف الزمان خبرًا عن الجثّة من غير تفصيل، سواءٌ كان الظرف منصوبًا أم كان مجرورًا بـ " في "، وتأوّلوا ما ورد من قولهم: اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ[2]، والهلالُ الليلةَ....، وأجاز ذلك قوم بشرط أن يكون فيه معنى الشرط نحو: الرُّطَبُ إذا جاء الحَرُ، وذهب بعض المتأخّرين إلى جواز ذلك إذا أفاد، وإن لم يكن فيه معنى الشرط. وإذا وصفت الظرف، ثم جررته بـ "في"، جاز وقوعه خبرًا للجثة نحو: نحن في يوم صائف. وقال أبو الحسين بن عبد الوارث: الهلالُ الليلةَ هو على ظاهره؛ لأن الهلال يكون ظاهرًا، ثم يستتر، ثم يظهر اختلاف الأحوال به جرى مجرى الأحداث التي تقع مرّةً وتزول أخرى، فجاز جعل الزمان خبرًا عنه..".[3]

---

(1) المقتصد، ص: 967.

(2) مثل قاله امرؤ القيس، أي يشغلنا اليوم خمر، وغدًا يشغلنا أمر، يعني أمر الحرب. ومعناه اليوم خفض ودعة، وغدًا جدّ واجتهاد. وقال أبو هلال العسكري: المثل لهمّام بن مُرّة، وقيل: إنه لامرئ القيس. انظر: مجمع الأمثال، ص: 2–417 ـ 418، وجمهرة الأمثال، ص: 2–431.

(3) ارتشاف الضرب، ص: 1123–1124. و"يستتر" فيه في رأيي تصحيف "يستسرّ" كما ورد في كلام الجرجانيّ التالي. وانظر: الكتاب، ص: 1–136، والأصول، ص: 1–63، ونتائج الفكر، ص: 328–330، وشرح الجمل: لابن عصفور، ص: 1–330–331، والمساعد، ص: 1–237.

وقول ابن عبد الوارث نصَّ عليه تلميذه الجرجانيّ نصًّا، ومن كتابه نقله أبو حيان في الظاهر.

وهذا نصُّ الجرجاني أسوقه لما فيه من توضيح رأي شيخه وتأييده، فضلًا عمّا فيه من دليل على بعض ما كان في المطبوع من كلام أبي حيّان من تصحيف.

قال: "وقد أجاز الشيخ أبو الحسين في قولهم: الليلةَ الهلالُ، بالنصب أن يكون الكلام على ظاهره غير مقدّر على حذف المضاف. قال: لأنّ الهلال يكون ظاهرًا ثم يستسّر ثم يظهر، فلمّا اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث التي تقع مرّةً وتزول أخرى، فجاز جعل الزمان خبرًا عنه.".

ثم قال: "ويوُضّح ما قاله أنّ الهلال ليس باسم وُضِع علمًا للنيّر، كالشمس وسائر أسماء الكواكب، وإنما هو اسم يتناوله في حال دون حال، والاسم الموضوع له هو القمر. وإذا كان كذلك صار إذا قيل: الهلالُ، فكأنه قيل: استنارة القمر، أو بدُوّ القمر، أو ظهور النور في القمر، وما أشبه ذلك. فهو إذًا متضمّن لمعنى الحدوث، فيجوز أن تجعل "الليلة" إخبارًا عنه. هذا، ومن قدّر إضمار الحدوث لم يكن له بُدٌّ من التعلُّق بهذا المعنى، فيقول: إنّه لمّا كان حاله ما تقدّم أنّه يستسرّ ويزول ثم يُوجَد ويظهر صار إذا أُطلق ذكره فقيل: الهلال، عُلِمَ أنّ المراد حدوثه فجاز إضماره ".[1]

ولطفُ التعليل، وحسن الاستنباط اللذان ازدان بهما رأيُ ابن عبد الوارث هنا وراءهما ضربٌ من التأويل الذهني اللطيف.

ـ مجيء فاعل "نعم" و"بئس" اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى نكرة:

اختلف العلماء في وقوع فاعل "نعم" و"بئس" اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى نكرة[2]، فمنع ذلك الجمهور إلا في ضرورة، كقوله:

---

(1) المقتصد، ص: 290-291.

(2) انظر في الكلام على هذه المسألة: المسائل البصريات، ص:640-642، وشرح المفصل، ص: 7-130-132، وشرح الكافية: للرضي، ص: 253، وإيضاح شواهد الإيضاح، ص: 119-122، وتوضيح المقاصد، ص: 2-906، وحاشية الخضري، ص:580، وحاشية الصبان، ص: 3-41، والهمع، ص: 3-24، وخزانة الأدب، ص: 9-415-418.

فَنِعمَ صاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُم وَصاحِبُ الرَكبِ عُثمانُ بنُ عَفّانا[1]

وأجازه الفرّاء، ونُقلت إجازته عن الكوفيّين وابن السراج. وحكى الأخفش ذلك عن ناس من العرب يرفعون بـ "نعم" النكرة مفردة ومضافة. وعدّه ابن مالك والرضيّ قليلًا.

وقد ذكر أبو عليّ هذا الوجه في إيضاحه ذكرًا يُشعر بارتياب من يرتاب فيه ويتحفّظ منه، فقال: "وقد حُكي أنه جاء فاعله مُظهَرًا على غير هذين الوجهين، وليس بالشائع، وأُنشد في ذلك:

فَنِعمَ صاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُم وَصاحِبُ الرَكبِ عُثمانُ بنُ عَفّانا"[2]

ونقل عن بعض البصريين في (البصريات) أن العرب تجعل ذلك بمنزلة ما فيه الألف واللام فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: نعم أخو قومٍ زيدٌ.[3]

وذكر القيسي مُوضِح شواهد الإيضاح كلامَ أبي علي في (الإيضاح)، وكلامًا آخر له يطابق كلامه في (البصريات) عزاه إليه في (التذكرة)، وعقب على الأول بقوله: "وإليه – أي إلى الأخفش – أشار أبو عليّ في (الإيضاح)، وعلى الثاني بقوله: "ولم يسمِّه – أي الأخفش – في كتابيه."[4]

وتوقّف ابن عبد الوارث، وتلميذه الجرجانيّ، عند الشاهد الذي ساقه أبو عليّ هنا، توقُّفّ من لا يطمئنّ إلى جواز هذا الوجه، فعدّه الجرجانيّ نادرًا معدوم النظير، وأوحى كلامُ أبي الحسين بأنّ فاعل "نعم" فيه، وهو ظاهر مضاف إلى نكرة، جاز لغيره لا لذاته؛

(1) هذا البيت مما اختلف في قائله فنُسب إلى حسان بن ثابت، ونسب الى كثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة، ولم يجده البغدادي في ديوانيهما، ونسبه ابن التيّاني إلى أوس بن مغراء. قال البغدادي: ذكر الذهبي في تاريخه أنّ هذا البيت من أبيات لحسّان بن ثابت. وقد راجعت ديوانه فرأيت أبياتًا على هذا الوزن، وما فيها هذا البيت. والله أعلم. انظر: إيضاح شواهد الإيضاح، ص: 119–120، وخزانة الأدب، ص: 9–418، وسائر مصادر الحاشية السابقة.

(2) الإيضاح، ص: 85.

(3) المسائل البصريات، ص: 640.

(4) إيضاح شواهد الإيضاح، ص: 121.

وأنّ مسوّغَ ذلك العطفُ عليه بنظيره في الشطر الثاني "صاحب الركب"، لما فيه من الألف واللام.

قال الجرجانيّ: "اعلم أنّ هذا لا يكاد يُوجَد له النظير. والجيّد: نعم صاحب القوم. وقال شيخنا رحمه الله: وكان ذلك لأجل أن قوله "**وصاحبُ الركب**" قد دلّ على المقصود، إذ المراد واحد. فإذا أُتي بالألف واللام في "**الركب**" فكأنّه قد أُتي به في "القوم". ولو نُصب فقيل: نعم صاحبَ قوم، كان حسنًا.... فيجري مجرى قولك: نعم رجلًا زيد في الإضمار."[1]

فهذا كلام ابن عبد الوارث دالٌّ على أن وقوع فاعل "نعم" في الشاهد ظاهرًا مضافًا إلى نكرة، لم يقم بذاته، بل بغيره، إذ استقوى بالمعطوف الذي دلّ على المقصود. وفي هذا توهين وإشارة إلى أنه ضعيف بذاته، جاز لغيره. فكأنّه يقول كما قال غيره: "وكأن الذي حسَّنّ ذلك في البيت قوله "وصاحب الركب"، لّما عطف عليه ما فيه الألف واللام دلّ على أنها في المعطوف عليه مرادة، لأن المعنى واحد."[2]

هذا، وفي كلام ابن عبد الوارث ما ينبغي التنبيه على ما فيه. فقوله: "ولو نُصِب فقيل: نعم صاحبَ قوم، كان حسنًا "لا يصحّ في البيت الشاهد؛ لاختلاف إعراب المتعاطفين، فلا تُعطَف معرفةٌ مرفوعة على نكرة منصوبة.

قال أبو عليّ: "فإن قلت: لعله يُنشد بالنصب "صاحبُ قوَم". قلت: لا يكون ذلك؛ لأنّك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة، وهو قولك "وصاحبُ الركب". وهذا ضعيف". [3]

(1) المقتصد، ص: 365.

(2) شرح المفصل، ص: 7-132.

(3) المسائل البصريات، ص: 641 – 642، وانظر: شرح المفصل، ص: 7-132، وإيضاح شواهد الإيضاح، ص: 121.

فلو قال: ولو نُصِب في غير هذا البيت، فقيل: نعم صاحبَ قوم، لاستقام الكلام، وصحّ دون اعتراض.

ـ تقديم خبر "ليس" عليها:

اختلف النحاة في تقديم خبر "ليس" عليها، فذهب جمهور الكوفيين ومن تبعهم إلى منع ذلك، وذهب جمهور البصريين ومن وافقهم إلى جوازه؛ واختلف النقل عن بعض العلماء. وقد خصّ الأنباريّ هذا الخلاف بمسألة استوعب فيها حجج الفريقين، وتناوله د. بدر البدر تناولًا عيّن فيه جماعة ممّن وافق هؤلاء وأولئك، وحقّق القول في رأي بعض من اختلف عنه النقل في ذلك.[1]

وكان ابن عبد الوارث ممّن اختار مذهب الكوفيّين، فمنع تقديم خبر "ليس" عليها، وعليه نصَّ تلميذُه الجرجاني، وأبو حيان[2]، واحتفى به الأوّلُ احتفاءً كان من أثره أن وصف ما انتحى إليه شيخه وأجال فيه فكره بأنّه "مذهب قد بلغ النهاية في السداد". وما كان ذلك لرأي اختاره شيخه كما اختاره آخرون، بل لما بدا في كلامه من سديد محاكمة ودقيق حجاج وحسن استدلال.

ذكر الجرجانيُّ رأيَ أبي عليّ الذي جوّز تقديم خبر "ليس" عليها، وساق أقوى ما كان له في الاحتجاج لرأيه، وتفنيدَ قول المانعين، وهو أنّ "ليس" تخالف "ما" النافية، بدليل جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها، نحو: ليس منطلقًا زيد، وامتناع ذلك في "ما"، فكما خالفت "ليس" ما في ذلك، لا يُستبعَد أن تخالفها في جواز تقديم الخبر عليها. ومن ثم يمتنع قياس "ليس" على "ما" في امتناع تقديم خبرها عليها، ثم عقّب عليه بمذهب شيخه.

---

(1) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 19؛ المسألة، ص: 138– 143، وأسرار العربية، ص: 140 – 141، واختيارات أبي حيان، ص: 203 – 207. ولا كبير فائدة في سرد ذلك وبيانه هنا، ولا حاجة تُذكَر إليه، فكيف إذا كان مثله يضيق به المقام؟

(2) الارتشاف، ص: 1171.

قال: ".... فهذا هو أقوى ما يكون من الاحتجاج للشيخ أبي عليّ. والذي يدلُّ على أنّ ذلك غير لازمٍ من يمتنع من جواز تقديم خبر "ليس" على "ليس" نحو: منطلقًا ليس زيد، أنّ ليس قد مُنِع التصرّف فلا يجري مجرى ضَرَب، كما جرى "كان" مجراه.. وإذا كان كذلك وجب ألّا يجري مجرى "ما" في قلّة التصرّف، لأجل أنها فعلٌ و "ما" حرف، والفعل أقدم من الحرف وأقوى منه، وتلحقها الضمائر نحو: لستُ ولستما....، ولا يكون شيء من ذلك في "ما".

وإذا كان "ليس" أضعف تصرّفًا من كان وأقوى أمرًا من "ما" وجب أن يكون لها مرتبة بينهما. فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها نحو: منطلقًا ليس زيد، كما يجوز: منطلقًا كان زيد، لتنحطّ درجةً عن "كان"؛ ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع نحو: ليس منطلقًا زيد، كقوله عزّ وجّل ﴿ليس البِرَّ أن تُولّوا وجوهكم﴾ [البقرة: 177]، وإن لم يجز تقديم ذلك في نحو: ما منطلقًا زيد، ليرتفع درجة عن "ما"؛ لأنها أقوى، فقد أخذ "ليس" شبهًا من "كان"، وشبهًا من "ما"، وصار لها منزلة بين المنزلتين. فاعرفه فإنّه مذهب قد بلغ النهاية في السداد، وهو اختيار شيخنا رحمه الله. وهذا الذي ذكرته هو معنى كلامه وعين ترتيبه".[1]

هذا كلام الجرجاني في بيان مذهب شيخه، وفيه، زيادة على سديد المحاكمة ودقيق الاحتجاج، إذ تعقّب ابنُ عبد الوارث قولَ شيخه وخاله أبي عليّ، ما يدل على أنه يدور مع الحق حيث بدا وتراءى له، لا يصدّه عنه ولاء أو نسب. وفي هذا النصّ عند التحقيق ما يدلّ على أن ابن عبد الوارث كان أسبق من الأنباري في هذا الدليل الذي ردّده في غير موضع من كتبه [2]، تصوّرًا وفكرة وحسن استنباط وعبارة ومصطلحًا. ويكفي هنا دليلًا الإشارة إلى مصطلح "المنزلة بين المنزلتين" الذي ردّده الأنباري في كلامه بمعناه الذي أراده به هنا ابن عبد الوارث.

(1) المقتصد، ص: 408 – 409.

(2) انظر: الإنصاف، ص: 143، وأسرار العربية، ص: 141.

ـ تعليل فصل "أنْ" المخففّة من الثقيلة عن الفعل ببعض الحروف:

إذا وقعت الأفعال بعد "أن" المخففّة من الثقيلة فُصِل بينهما ببعض الحروف: السين، سوف، قد، حرف نفي، إلا في ضرورة أو قليل من الكلام لا يُلتفَت إليه. وقد عدَّ بعض العلماء، ومنهم سيبويه، ذلك عوضًا مما حُذف، تعويضًا من حذف اسمها، أومن حذف إحدى نونيها. ولذلك يُسمّي النحاةُ الحروفَ التي بعد "أن" المخفّفة حروف التعويض.(1)

ورأى ابنُ عبد الوارث أن ذلك التعويض بتلك الحروف يكون حيث يلحق "أَنْ" ضربان من التغيير: أحدهما الحذف، والآخر وقوع الفعل بعده، فإذا اقتصر التغيير على الحذف فقط خلا الكلام من ذلك التعويض. وهو تفسير ينمّ على نظرة دقيقة، أيّده بما كان عليه حال بعض ما مُنِع من الصرف لسببين، وصرف مالم يكن فيه إلّا سبب واحد.

قال الجرجانيّ: ".... وذاك أنّهم جعلوا هذه الحروف عوضًا ممّا لحق "أنْ" من التغيير. هذا قول صاحب الكتاب.(2)

قال شيخنا رحمه الله: إنّهم لم يعوّضوا من التغيير في نحو: أنْ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعلُ(3)

---

(1) انظر: الكتاب، ص: 165/3–169، وشرح المفصل، ص: 74/8–77، وشرح الكافية: للرضي، ص: 4–33، والتذييل والتكميل، ص: 159/5- 160.

(2) انظر الكتاب، ص: 3 / 167– 169.

(3) هذا عجز صدره: في فتية كسيوف الهند قد علموا. وهو من شواهد سيبويه، ص:2–137، 3–454،74. والبيت يُنسَب إلى الأعشى، وروايته في ديوانه ص:45.

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل.

قال البغدادي في الخزانة، ص: 8–392: "قال السيرافي: وفي كتاب أبي بكر مبرمان: هذا المصراع معمول، أي مصنوع، والثابت المرويّ:....أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ. قال: والشاهد في كلتا الروايتين واحد، لأنه في إضمار الهاء في أنْ، وتقديره: أنّه هالك، وأنّه ليس يدفع. انتهى. قال ابن المستوفي: والذي ذكره السيرافي صحيح، ولا شك أن النحويّين غيّروه ليقع الاسم بعد أَن المخففة مرفوعًا....".

وعوّضوا في نحو: علمت أن قد خرج زيد، وذلك أنّ "أنْ" لحقها في ذلك الموضع ضرب واحد من التغيير وهو الحذف، ولحقها هنا ضربان: أحدهما الحذف والآخر وقوع الفعل بعدها. وذاك أنّ الباب موضوع للأسماء في الأصل، من حيث إنّه مشبّه بالفعل. وإذا عُدِل به عن الأصل من وجهين كان التغيير أقوى فيحتاج إلى التغيير، وإذا كان التغيير وجهًا واحدًا لم يُعتدَّ به، وجاز أن لا يُعوَّض. ويقوّي هذا عندك بابُ ما لا ينصرف. ألا ترى أنّه إذا اجتمع سببان جُعِل لذلك حكم وتأثير، وإذا انفرد السبب لم يُعتدّ به وصار بمنزله ما لم يُوجَد فيُصرَف.... ".[1]

ولا ريب عندي في أن رأي أبي الحسين ينسِل من كتاب سيبويه، وفيه أصله. ذلك أنّ سيبويه لحظ في كلام العرب جواز تخفيف "أنّ" دون تعويض إذا وقع بعدها ما كان يقع بعدها مثقّلةً، وهو الجملةُ الابتدائيّة من المبتدأ والخبر، فإذا وقع بعدها ما لم يكن يجوز أن يقع بعدها مثقّلة، وهو الفعل، كان في ذلك إخلال، فأدخلوا حروفَ التعويض على الفعل لذلك؛ لأنّهم كرهوا أن يجمعوا على " أنّ " تغييرين: الحذف بالتخفيف، ووقوع الفعل بعدها.

قال سيبويه: "وإنّما جاز قد علمتُ أنْ عمروٌ ذاهب، لأنّك قد جئت بعده باسم وخبر كما كان يكون بعده ولو ثقّلته وأعملته، فلمّا جئت بالفعل بعد أنْ جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقّلته أو قلت: قد علمتُ أن يقولُ ذاك، كان يمتنع، فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقّلًا، فجعلوا هذه الحروف عِوضًا."[2]

وعلى مثل ذلك كان مدارُ كلام أبي الحسين ابن عبد الوارث.

(1) المقتصد، ص: 484-485. وانظر شرح المفصل، ص: 8/76-77.

(2) الكتاب، ص: 3/168-169.

ـ الفرق الدلالي في استعمال "مِنْ" و"عنْ" في بعض المواضع المتقاربة:

في كلام العرب من المواضع ما يصحّ أن ستعمل فيه حرف الجر "مِنْ" كما يصحّ أن تستعمل فيه حرف الجر "عَنْ"، باختلاف دقيق في المعنى. ومن ذلك قولهم: "سقاه من الغيمة، وعن الغيمة. وذلك أنّك إذا قلت: سقاه من الغيمة، كان المعنى لأجل الغيمة، وهذا من عمل "مِنْ". وإذا قلت: سقاه عن الغيمة، فكأنك قلت: نقله عن الغيمة، وأزاله عنها، وجاوز به حكمها بأن حصل له الذي هو بَاقٍ لها".[1]

وقد يظنّ الناظر العجلان الذي ينظر إلى ظاهر الكلام دون تحقيق أو تدبّر أنّ اتّفاق الاستعمال مفضٍ إلى اتّفاق المعنى اتّفاقًا يصل إلى حدّ المطابقة.

ومن فطنة ابن عبد الوارث وثاقب نظره ودقيق رأيه أنِ استنبط بعضَ ما لطف ودقّ من فرق دلاليّ في استعمال هذين الحرفين في بعض المواضع المتقاربة. وهو ما بيّنه تلميذه الجرجاني إذ قال: "وكان الشيخ أبو الحسين يقول: إنّ "مِنْ" تُستعمَل في ما ينتقل كقولك: أخذت منه الدراهم، و "عَنْ" فيما لا ينتقل كقولك: أخذت عنه العلم."[2]

وقد عقّب الجرجانيّ على ذلك بقوله: "وهذا تقريب وتمهيد لمذهب الاستعمال، وإلاّ فـ "عن" لا يعرى من الانتقال. ألا ترى أنّ العلم، وإن لم يكن قد انتقل انتقال زوال فقد حصل لك مثلُ ما كان له. وكذلك إذا قلت: أخذت عنه الحديث، كان الحديث كأنّه منتقلٌ إليك، وإن لم يزل عنه كما تزول الدراهم. وذاك لأجل أن شيئًا واحدًا يصحّ أن يعلمَه أكثر من واحد، ولا يصحّ أن يكون درهم واحد عند أكثر من واحد في حال واحدٍ".[3]

هكذا قال الجرجانيّ يعقّب على مذهب شيخه، وهو عند التأمّل تعقيب توضيح وتأييد، لا تعقيب ردّ وتفنيد؛ لأنّ المقصود الذي عبّر عنه ودلّ عليه لا يخلو منه كلام شيخه، بل هو الظاهرُ منه.

(1) المقتصد، ص: 849.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر نفسه.

ـ دلالة "بل" العاطفة بعد النفي:

إذا وقعت "بل" بعد نفيٍ كان حكمُ ما قبلها مثبتًا لما بعدها عند الجمهور، ونقل الجرجانيّ عن شيخه ابن عبد الوارث جوازَ نقل النفي إليه.

قال الجرجانيّ: "ويُستدرك بـ "بل" بعد الإيجاب والنفي، فالإيجاب ما ذكرنا من قولك: ضربتُ زيدًا بل عَمرًا، والنفي كقولك: ما جاءني زيدٌ بل عمرو. قال شيخنا رحمه الله: إنّ هذا على وجهين: أحدهما: أن يكون التقدير: ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو، فكأنّك قصدت أن تُثبت نفي المجيء لزيد، ثم استدركت فأثبتّه لعمرو. وإذا كان كذلك كان المعنى في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو: أنّ عمرًا ما جاءك، وأن الذي تُخبر عنه بترك المجيء هو عمرو دون زيد.

والوجه الثاني: أن يكون المعنى: ما جاءني زيد، بل جاءني عمرو، فيكون نفي المجيء ثابتًا لزيد، ويكون إثباته لعمرو، ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معًا، فاعرفه".[1]

ونص أبو حيان وتلميذه المراديّ على أن أبا الحسين بن عبد الوارث وافق على ذلك المبرّدَ.

قال أبو حيّان: "فإن كان ما قبلها أمرًا نحو: اضرب زيدًا بل عَمرًا، أو نهيًا نحو: لا تضرِب زيدًا بل عمرًا، فالمعنى فيهما: بل اضرب عمرًا، أو نفيًا نحو: ما قام زيد بل عمرو، فمعناه الإيجاب، أي: بل قام عمرو. ووافق المبرّد في هذا الحكم، وأجاز أن يكون التقدير في النهي: بل لا تضرب عمرًا، وفي النفي: بل ما قام عمرو، ووافقه على ذلك أبو الحسين بن عبد الوارث...."[2]

---

(1) المصدر نفسه، ص: 946 ـ 947.

(2) الارتشاف، ص: 1995. وانظر: المقتضب، ص: 1- 150. والظاهر من كلام الرضي في شرح الكافية، ص: 4-418 أن مذهب المبرّد وجوب نقل حكم النفي إلى ما بعد "بل"، لا جوازه.

وقال المراديّ: "... ووافق المبّرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها. ووافقه على ذلك أبو الحسين [بن] [1] عبد الوارث. قال ابن مالك: وما جوّزه مخالف لاستعمال العرب"[2]

وما من ضير في أن يتعدّى أبو حيان وتلميذه فيما قالاه عن ابن عبد الوارث نصَّه الذي اقتصر على النفي، ويمدّا ذلك إلى النهي متابعة لما نقلاه عن المبرّد؛ لأنّ النفي والنهي في المعنى من واد واحد، والحكم في ذلك واحد، وإن كانت الدقة تقتضي الوقوف عند مورد النصّ.

وإذا كانت موافقةُ ابن عبد الوارث للمبرّد في هذا الرأي قطعيّةً شهد بها بعضُ أهل العلم كأبي حيّان وتلميذه المراديّ، فهل للمرء أن يسأل: هل كان ذلك عن اتّباع، فكان بذلك رأيُ ابن عبد الوارث هنا اختيارًا وتقليدًا، أم كان اتّفاقًا عن ابتداء بحث ونظر؟ وإذا جاز مثل هذا السؤال لم يكن الجواب عنه ممكنًا لانتفاء الدليل القاطع الذي يرجّح به احتمالٌ على آخر.

وإذا كان للمبرّد وابن عبد الوارث فيما ذهبا إليه من ذلك ما يؤيّده من واقع مخاطبات العرب، ينبئ عنه المقام وشهادة الأحوال، فذاك سند لهما فيه؛ وإلّا كان ذلك ثمرة تصوّر ذهني، شقّقا من المثال وجهًا تقديريًا افتراضيًا، لا ينهض أمام ردّ ابن مالك.

ـ منع صرف "سراويل":

كلمة "سراويل" على المشهور فارسية معرّبة، وهي مفرد مؤنث ممنوع من الصرف، وذهب بعض العلماء إلى أنّها لفظة عربيّة، كأنّها جمع سروال أو سروالة.[3]

وقد اختلف النحاة في تعليل منعها من الصرف[4]، فمنهم من نظر في ذلك إلى البناء، وفسَّر المنع بمشابهة ما لا ينصرف من منتهى الجموع نحو: قناديل، وهو رأي

(1) في الجنى الداني: (أبو الحسن عبد الوارث). والصحيح ما أثبت.

(2) الجنى الداني، ص: 236. وانظر: رأي ابن مالك في شرح التسهيل، ص: 3–368.

(3) انظر: تاج العروس "سرول".

(4) انظر: الكتاب، ص: 2– 16، والمقتضب، ص: 3–326، 345، وشرح المفصل، ص: 1–64، وشرح الكافية: للرضي، ص: 1– 150 ـ 152، والممنوع من الصرف، ص: 601 ـ 606.

سيبويه والجمهور، ومنهم من اعتدّ بالعجمة والتأنيث والطول، وهو أحد قولي أبي علي، ومنهم من لحظ في ذلك العجمة والتأنيث معًا. ومن عدّها جمعاً لم يبالِ بذلك، لأنّها مما كان على صيغ منتهى الجموع، ومثله لا يُصرَف.

وقد ذهب ابن عبد الوارث فيما نقله عن الجرجانيّ إلى أنّ هذه الكلمة منعت من الصرف لأنها جمع سروالة. قال الجرجانيّ: "وأما قول الشيخ أبي عليّ: "والقياس عندي أن يُصرَف في النكرة أيضًا قبل التسمية بها "فقد حكى شيخنا رحمه الله أنّه كان يقول:قد اجتمع فيه العجمة والتأنيث والطول، فيجوز أن يجري جميعُ ذلك مجرى سببين، ولم يكن يراه بذلك المتين، لأجل أن التأنيث في النكرة لا يُعتدّ به. ألا ترى أنّك صرفت "ضاربة" مع حصول الوصفية فيها لأجل أن التأنيث لا يلزم..... وكان شيخنا رحمه الله يقول: إن كان صحَّ أنّه مُنِع الصرفَ فلأجل أنه جمع سروالة من قوله:

عليه من اللؤم سروالة[1]

وأنشد:

يمشي بها ذبُّ الرِّياد كأنّه فتىً فارسيٌّ في سراويلَ رامحُ"[2]

وفي مذهب ابن عبد الوارث هنا ازورارٌ عن مذهب الجمهور المشهور في الحكم على الكلمة، وفي تفسير منعها من الصرف، وأخذٌ بما نُسِب إلى المبرّد في أحد قولين.[3]

هذا، وإذا كان لابن عبد الوارث أن يضعّف مذهب شيخه وخاله أبي عليّ الذي لم يكن يراه بذلك المتين، ويسوق في ذلك أدلة صحيحة، فليس له أن يشك بصحّة منع

(1) صدر بيت لم يُعرَف قائله، عجزه: فليس يرقُّ لمستعطف؛ وقيل: إنه مصنوع. وهو في التاج (سرول)، وخزانة الأدب، ص: 1-233.

(2) المقتصد، ص: 2004 ـ 1005. والشاهد الذي أنشده لمنع الكلمة من الصرف لتميم بن أبيّ بن مقبل في ديوانه، ص: 48. وهو في التاج (ذبب، رود، سرول).

(3) وقد تحفظ الأستاذ عبد الخالق عضيمة مما نُسِب إلى المبرّد، وبيّنَ أنه لم يصرّح باختيار هذا الرأي أو ترجيحه. انظر: المقتضب، ص: 2-345، حاشية، ص: 3.

"سراويل" من الصرف، كما دلّت على ذلك عبارته "إن كان صحّ أنه مُنِع الصرف"! ثم كيف يشكّ بذلك، وقد أنشد هو نفسه دليلًا على صحّة ذلك؟!

ـ "مهمَا" اسم مركّب:

اختلف النحويون في "مهما" من حيث البساطة والتركيب،[1] فذهب الجمهور إلى أنّها مركّبة، ولهم في ذلك قولان:

الأول: أنها مركبة من "ما" الشرطية زيدت عليها "ما" توكيدًا، فصارت (ماما)، فكرهوا تتابع المثلين، فأبدلوا من ألف "ما" الأولى هاء، لقرب الهاء من الألف، وتجانسهما في الهمس. هذا قول الخليل، وإليه مال الأكثرون، ومنهم المبرّد والفراء وابن يعيش والرضي[2].

الثاني: أنها مركّبة من اسم الفعل (مه) بمعنى اسكت أو اكفف، و (ما) الشرطية. فتكون ردًّا على كلام مُقدّر، كأنه قيل: أنت لا تقدر على ما أفعل، فقيل ردًّا: مهما تفعل أفعل. وبه قال الكسائي والأخفش والبغداديون.

وأجاز سيبويه والزجاج وأبو علي الفارسي القولين.

وذهب قوم، منهم ابن عصفور وأبو حيان وابن هشام، إلى أنها بسيطة غير مركّبة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل فلا يُقدَم عليه إلا بدليل.

والجمهور بعدُ على أنّ "مهما" اسمٌ لا تنفكّ عنه الاسميّة؛ وذهب السهيلي، وتبعه ابن يسعون إلى أنها قد تخرج عن الاسمية، وتكون حرفًا بمعنى "إنْ".

(1) انظر: الكلام في "مهما" من حيث البساطة والتركيب والاسمية والحرفية في: الكتاب، ص: 3–59–60، والمقتضب، ص: 2–48، وشرح المفصل، ص: 4–8، 7–42– 43، وشرح الكافية: للرضي، ص: 4/87–88؛ والإبانة، ص: 165–166؛ والبحر المحيط، ص: 4–363؛ والارتشاف، ص: 1863؛ والدر المصون، ص: 5/429–432؛ والجنى الداني، ص: 611–613؛ ومغني اللبيب، ص: 214–216–220؛ واختيارات أبي حيان، ص: 670–675.

(2) انظر أقوال هؤلاء العلماء على الترتيب في: الكتاب، ص: 3– 59– 60؛ المقتضب، ص: 2–48، الإبانة؛ ص: 165 حاشية، ص: 6؛ شرح المفصل، ص: 7– 43؛ شرح الكافية، ص: 4 –87– 88.

وقد نقل الجرجاني عن شيخه ما يدلّ على أنّه ذهب مذهب الجمهور في الأمرين.

قال: "وأنشد شيخنا رحمه الله في كون "ما" في "مهما" اسمًا:

متى سُدتَه سُدتَ مطواعة ومهما وكلت إليه كفَاهُ[1]

ووجه الدلالة أنّه أعاد الضمير إليه في قوله "كفَاه"، كما تقول: ما تصنعْ أصَنعْه، فلولا أنّه اسم لما عاد إليه ضميرٌ؛ لأن الحروف لاحظَّ لها في إعادة الذكر. فـ "ما" في قوله "مهما وكلت إليه" منصوب بوكلت، كأنه قال: إن فلانًا يقصّر، فقال له القائل: مَهْ ودَعْ ما تقول، أيَّ شيء وكلت إليه كفاه...."[2]

فاستدلال ابن عبد الوارث بقول الشاعر استدلال صريح واضح على أنّ "ما" الشرطية التي هي قطعة من "مهما" اسم، وهي التي تخلع عليها الاسميّة. وتخصيص "ما" بالكلام دليل على قوله بتركيب "مهما". بيد أن عبارته تخلو ممّا يبيّن بقية قوله في هذا: أهي مركّبة من "ما" الشرطية و "ما" الزائدة، أم من "مه" و "ما" ؟ إلا أن يكون التعليق على الشاهد مما استمدّه الجرجانيّ من كلام شيخه، فيكون كاشفًا مبينًا، ويكون تمام رأيه أنّها مركبة من اسم الفعل "مه" و "ما" الشرطية.

*** خاتمة:**

هذا ما كان لي أن أتناوله من آراء أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي النحوية، في هذا البحث الذي لم يكن من غرضه استقصاءُ آراء ابن عبد الوارث النحويّة وأقواله رأيًا رأيًا و قولًا قولًا. ولعلّي بلغت المراد من هذا البحث، تعريفًا بابن عبد الوارث الفارسيّ، وإضاءة لبعض علمه بالنحو، وذلك كله ممّا لم ينهض له أحدٌ من قبلُ كما أعلم بدراسة مستقلة. وقد بدت لي في هذا البحث نتائجُ كان منها:

(1) البيت: للمتنخّل الهذلي، في ديوان الهذليّين، ص:2 –30 برواية "إذا سدته"، والتاج (طوع)، والخزانة، ص: 4– 147؛ وذكر البغداديّ، ص: 9– 28 أن عجز البيت وقع في شعر المتنخّل، وذي الإصبع العدواني. وإلى الثاني نسبه صاحب الجيم، ص: 2– 342.

(2) المقتصد، ص: 1111.

- أن علم ابن عبد الوارث الفارسّي لم يَضِع كلُّه بضياع كتبه؛ لأن تلميذه الجرجاني حفظ لنا حظًا منه وقدراً صالحاً بثّه في بعض كتبه، ولا سيّما المقتصد. وأن تلك الكتب، ولا سيّما المقتصد، كانت المظنّة الأولى لما بقي من آراء ابن عبد الوارث في علوم العربية، ولا بدّ من الاعتماد عليها عند دراسة أقواله وآرائه دراسة علمية لائقة.
- أنّ ابن عبد الوارث كان في بعض آرائه فذًّا لا سلف له فيما ذهب فيه إليه، وكان في بعض آرائه مقلدًا يختار فيها رأي بعض من كان قبله، بيد أنه كان يزيِّن اختياره بسديد محاكمة ودقيق حجاج وحسن استدلال.
- أنّ ابن عبد الوارث ربما كانت له سابقةُ استدلال واحتجاج هنا وهناك بهذا الشاهد أو تلك الحجة.
- أنّ ابن عبد الوارث كان يتصيّد أحيانًا ممّا اشتبه من كلام العرب ما بدا له من فروق دلالية تدلّ على ثاقب نظر ودقيق رأي.
- أنّ ابن عبد الوارث كان يدور مع الحقّ حيث بدا له، لا يصدّه عنه ولاء ولا نسب.
- أنّ ابن عبد الوارث كان يصدر أحيانًا فيما يراه أو يحكم به عن احتمال ذهني لا دليل له فيه من كلام العرب، أو عن تسرّع يدحضه النظر والتدبّر.

المصادر والمراجع

1. الإبانة في تفصيل ماءات القرآن، جامع العلوم الباقولي: تح: د. محمد الدالي، وزارة الأوقاف، الكويت، ط1، 2010.
2. أبو القاسم زيد بن علي الفارسي: د. عبد الرحمن المقبل، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام، العدد 18، 1432هـ.
3. اختيارات أبي حيان الأندلسي في البحر المحيط: د. بدر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، 2000.
4. ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.
5. أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط 1، 1991.
6. أسرار العربية: الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، بدمشق.
7. إشارة التعيين: عبد الباقي اليماني، تح: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل، الرياض، ط1، 1986.
8. الأصول: ابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996.
9. الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002.
10. إنباه الرواة: القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986.
11. الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، تح: د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002.
12. الإيضاح: أبو علي الفارسي، تج: د. حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ط1، 1969.

13. إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، تح: د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987.
14. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1983.
15. بغية الوعاة: السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979.
16. تاج العروس: الزبيدي، تح: مجموعة من المحقّقين، مطبعة حكومة الكويت، 1965/ 2001.
17. التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1997/2002.
18. توضيح المقاصد: المرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001.
19. جمهرة الأمثال، العسكري، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، ودار الفكر، بيروت، ط2، 1988.
20. الجنى الداني: المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.
21. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: عُني به يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003.
22. حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبّان، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
23. خزانة الأدب: البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1996.
24. الدر المصون: السمين الحلبيّ، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1986.
25. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004.

26. ديوان ابن مقبل: تح: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، 1995.
27. ديوان الهذليين: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995.
28. شرح التسهيل: ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي مختون، هجر، القاهرة، ط1، 1990.
29. شرح الجمل: ابن عصفور، عُني به فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
30. شرح الكافية: الرضي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996.
31. شرح المفصل: ابن يعيش، المطبعة المنيرية، القاهرة.
32. الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس والأعشين الآخرين: تح: رودلف جاير، فيينا، ط1، 1927.
33. الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
34. كتاب الجيم: أبو عمرو الشيباني، تح: مجموعة من المحققين، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط3، 1983/1974.
35. مجمع الأمثال: الميداني، عُني به: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1955.
36. المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط 1، 1985.
37. المساعد: ابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1980.
38. معجم الأدباء: ياقوت الحموي، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993.
39. مغني اللبيب: ابن هشام، تح: د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط1، 2000.

40. المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982.
41. المقتضب: المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994.
42. الممنوع من الصرف في اللغة العربية: د. عبد العزيز سفر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ط1، 2000.
43. نتائج الأفكار: السهيلي، تح: عادل عبد الموجود، وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.
44. نزهة الألباء: الأنباري، تح: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط3، 1985.
45. همع الهوامع: السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
46. الوافي بالوفيات: الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2016/8/3